المفارقة القيمية وعلاقتها بالصحة النفسية لدى المحامي

د.بن عامر وسيلة، وأ. طاهري حمامة
مخبر المسألة التربوية في الجزائر-جامعة بسكرة

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع المفارقة القيمية وعلاقتها بالصحة النفسية، عند شريحة جد مهمة في المجتمع وهي شريحة المحاميين، للكشف عن الغموض الذي شكلته تساؤلات الدراسة تم استخدام مقياسين لجمع البيانات، الأول خاص بالمفارقة القيمية.

وقد هدفت من خلال ذلك الى ترتيب القيم في نسقها المتصور، والثاني يتعلق بمستوى الصحة النفسية للمحاميين، ولمعرفة القيم وأنماط السلوك من الضروري فهم القاعدة العريضة التي تستند عليها المجتمعات في تطورها وبناء مستقبلها، كما هدفت إلى التعرف على مدى وجود علاقة ارتباطية بين المفارقة القيمية والصحة النفسية

Résume :

Cette étude se donne pour objet de traiter de les écarts en termes de valeurs dans sa relation avec la santé psychologique d'une frange importante de la société ; celle des avocats. Notre objectif, à travers cette étude, est de tenter d'élucider la problématique posée par le questionnaire de l'étude en question. Nous avons, pour ce faire, utilise deux instruments pour la collecte des données : le premier concerne les écarts sur une échelle de valeurs avec pour but de les classifier selon leur conceptualisation d'une part , quant au second.

il vise à s'enquérir du degré de la santé psychologique des avocats en vue de connaître les valeurs et les types de comportements d'autre part car il est nécessaire de comprendre dans sa globalité la règle qui constitue le fondement des sociétés, leur évolution et la construction de leur avenir ; cette étude vise également à savoir dans quelle mesure il existe une interdépendance entre les écarts en termes de valeurs et la santé psychologique

مقدمة:

لا بد لكل إنسان أو كيان اجتماعي مهما صغر حجمه أو كبر من إطار مرجعي يوجه سلوكاته وخياراته، فكانت الثقافة والعادات، وخاصة القيم المحدد للمعالم الأيديولوجية المجتمعية والموجه لسلوكات أفرادها، حيث أن النسق القيمي يصبغ كل فرد بصبغته الخاصة، لذلك لابد أن نجدها في كل مجتمع سواء كان متأخر أم متقدم.

والملاحظ في مجتمعاتنا في السنوات الأخيرة حدوث مجموعة تغيرات سريعة ومتلاحقة في العديد من الجوانب الثقافية، الفكرية، الاجتماعية، السياسية وغيرها، نتيجة دخول الإنسانية مرحلة العولمة التي تعاظمت من خلالها درجات الاحتكاك الحضاري بين الأمم على كافة الأصعدة من خلال الوسائل التكنولوجية التي أبدعها الإنسان، مما سهل انتقال العناصر الثقافية في يسر، "والثقافة هي ما يحمله الماضي وما ينتجه الحاضر والمستقبل من قيم ومعايير ورموز مادية ومعنوية" وانتقال القيم بلا حدود بين هذه المجتمعات في إطار الاتصال الثقافي يشهد وتيرة غير مسبوقة ساهمت فيه العولمة وسهلت رصه، وقد نتج عنه تغيرات وتحولات وانعكاسات متنوعة مست جوانب عديدة من حياة الأفراد والمجتمعات.

يتحرك الفرد في تفاعله مع المعطيات الجديدة للعولمة، في دائرة من القيم الأصيلة وقيم الثقافات الجديدة الوافدة، ومن الملاحظ في واقع الحياة تراجع العديد من القيم: كالمسؤولية، الأمانة، قيمة العلم والتعلم... وتمكن قيم سلبية كاللامبالاة، والاستخفاف بالعلم والتعلم والتعليم والتهافت على الثراء المادي دون عناء... ولم تعد حكمة الكبار تحظى بالاحترام، ولم تعد المرجع الرئيسي في ظل وسائل العولمة-وسائل الإعلام والاتصال-التي تلعب دورا كبيرا في تغيير أنماط الحياة الأسرية والاجتماعية.

ولأن الأنساق القيمية مستويات يعتمد عليها في الاحتفاظ بالتقدير الذاتي للأفراد بصفة مستمرة بين الآخرين، ومن ذلك تلعب القيم دورا هاما في التوافق النفسي والاجتماعي لهم، فالتوافق الايجابي يؤدي إلى زيادة شعور الفرد بأهمية الذات والتوافق السلبي يقلل من شعور الفرد بأهمية الذات.

وهذه الأنظمة القيمية تخضع لكافة التغيرات التي تحدث للمجتمع والتي تفرضها العولمة، والاحتكاك الثقافي يؤدي إلى دخول قيم جديدة، ما يؤدي إلى تغير النسق القيمي لتلك المجتمعات، مما يحتمل أن يسود مناخ يمتاز بالتناقض الثقافي وكذلك التضارب في القيم بين القيم السائدة والوافدة، فقد تراجعت بعض القيم وفق منظور التغير، حيث أعلنت عن نفسها كمشكلات وظواهر عديدة، فمن ينكر أن هناك تراجعا في قيم الأمانة الشخصية، وأن الرشوة لم تعد شيئا نادرا في مجتمعنا، وتدني مستوى التعليم، وتحلي الشباب ببعض السلوكات والمظاهر الغريبة عن قيمنا، وهذا المناخ المتناقض قد يسوق للأفراد تأثيرات اجتماعية، نفسية وثقافية.

وتبعا لذلك قد ينشأ عليه- من منظور نفسي- أوضاع قد تمس الصحة النفسية لدى هؤلاء الأفراد، لذلك كانت دراسة موضوع القيم ضرورة ملحة.

1 . مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن الفرد بحاجة ماسة في تعامله مع المواقف، إلى نسق قيمي يعمل بمثابة موجه لسلوكه، وإذا اهتزت هذه القيم أو تضاربت قد تظهر مؤشرات سوء توافق عديدة كالاغتراب، اللامبالاة بالحياة العامة، كما يمكن أن يكون مصدرا للتشرد الاجتماعي الذي يعبر عنه بصور مختلفة، ومن كل ذلك نشأ الاهتمام بالعلاقة بين التفاوت القيمي والصحة النفسية للفرد، ولدراسة هذه الاشكالية اختيرت عينة المحامين، ولئن كانت المحاماة أجل مهنة في العالم، فهي أيضا من أشق المهن لأن فيها الخلق والإبداع ولأنها تفرض على المحامي أن يحيا مثلها ويتحلى بقيمها، ومن أجل

تحقيق أهداف الدراسة نطرح التساؤلات التالية:

- ماهي مستويات الصحة النفسية لدى شريحة المحاميين.
- هل هناك ترتيب معين للقيم حسب نسقها المصور لدى شريحة المحاميين.
- هل هناك ترتيب معين للقيم حسب درجة المفارقة بين النسق المتصور والسلوك لدى شريحة المحاميين.
- هل هناك علاقة بين درجات التفاوت القيمي ومستوى الصحة النفسية لدى شريحة المحاميين؟
- هل توجد فروق بين الذكور والإناث في مستوى الصحة النفسية ؟.
- هل توجد فروق بين الذكور والإناث في درجات التفاوت القيمي؟.

2. فرضيات الدراسة:

تكتفي الدراسة للإجابة عن التساؤلات الأولى من خلال النتائج، أما عن التساؤلات الثلاث الأخيرة تقترح الفرضيات التالية:

- لا توجد علاقة ارتباطية بين درجات التفاوت القيمي ومستوى الصحة النفسية لدى شريحة المحاميين.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى الصحة النفسية لدى شريحة المحاميين.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيا بين الذكور والإناث في درجات التفاوت القيمي لدى شريحة المحاميين.

3.أهداف الدراسة:

تطمح الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف عن ترتيب القيم المتصور لدى شريحة المحاميين.
- التعرف عن ترتيب القيم حسب المفارقة الموجودة بين النسق المتصور والسلوك

لدى شريحة المحاميين.

- التعرف عن العلاقة بين التفاوت القيمي ومستوى الصحة النفسية لدى شريحة المحاميين.

- الكشف عن الفروق الموجودة ودلالتها بين الإناث والذكور في التفاوت القيمي لدى شريحة المحاميين.

- الكشف عن الفروق الموجودة ودلالتها بين الذكور والإناث في مستوى الصحة النفسية لدى شريحة المحاميين.

4. تحديد المتغيرات إجرائيا:

أ. المفارقة/ التفاوت القيمي:

هو ذلك الفرق بين نسق القيم كما يتصوره الفرد، وبين انعكاس ذلك النسق في سلوكه الواقعي ونسق القيم المتصور يقترب من مفهوم صورة الذات المأمولة، التي تعني صورة الفرد عن نفسه، كما يود أن تكون ونسق القيم الواقعي يشير إلى صورة الفرد عن نفسه كما هي عليه. **(عبد اللطيف محمد خليفة، 2006: 10ـ11).**

وتتحدد المفارقة القيمية إجرائيا في هذا البحث وفق مقياس المفارقة القيمية، وهي الدرجة الناتجة عن فرق بين درجة الفرد على نسق القيم المتصور وسلوكه الفعلي.

ب. الصحة النفسية:

هي حالة دائمة نسبيا يكون فيها الفرد متوافقا نفسيا، شخصيا، انفعاليا، اجتماعيا مع نفسه أو مع بيئته ويشعر بالسعادة مع نفسه **(سهير كامل أحمد، 1999: 38).**

و يتحدد مستوى الصحة النفسية في هذا البحث حسب الدرجة المتحصل عليها وفق مقياس الصحة النفسية.

5.الدراسة الميدانية وإجراءاتها:

1.5.منهج الدراسة:

إن نوعية وطبيعة البحث هي التي تحدد نوع المنهج، ولقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف على أنه: "طريقة منظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقفا أو أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة، بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة وآثارها والعلاقات التي تتصل بها وتغيرها وكشف الجوانب التي تتصل بها والتي تحكمها **(سامي محمد ملحم، 1999: 45)**.

2.5. عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على عينة متكونة من 40 محامي ومحامية، بمدينة بسكرة.

3.5. أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الأداتين الآتيتين:

أ. مقياس المفارقة /التفاوت القيمي:

اختير لقياس المفارقة القيمية مقياس قام بإعداده واستخدامه عبد اللطيف محمد خليفة، فهو يحتوي على40 بند يمثل قيما وهي مصاغة صياغة واضحة ومحددة، ولا تطرح إشكالا من حيث فهم معناها لدى المبحوثين.

أما طريقة الإجابة على البنود فتتم من خلال تقدير المبحوث لأهمية القيمة بالنسبة له في ضوء متصل يمتد من الدرجة(1) حيث لا توجد أهمية للقيمة، إلى الدرجة(5) حيث تعد القيمة في غاية الأهمية (وبالإجابة على البنود الأربعين يتحدد النسق المتصور).

ويقوم المبحوث بهذا الإجراء مرتين بالنسبة لكل قيمة: الأولى حيث تقدر أهمية القيمة كما يتصورها الفرد بالنسبة له، أما الثانية فيتم فيها تقدير القيمة كما تنطبق على سلوكه الفعلي. ويحسب الفرق بين الدرجتين المتصورة والواقعية لكل قيمة(فمثلا إذا كانت درجة أهمية القيمة من الناحية التصورية=5، ومن الناحية الواقعية=3، فان درجة المفارقة لهذه القيمة=2 ثم تجمع الفروق على جميع القيم التي اشتمل عليها

المقياس، ويكون الناتج هو عبارة عن درجة كلية للمفارقة القيمية للفرد على المقياس المكون من40 بند **(عبد اللطيف محمد خليفة، 2006: 11ـ12).**

جدول رقم (1): يوضح مستويات أهمية القيم المتصورة حسب مقياس المفارقة القيمية:

ترتيب المستويات	وصف مستوى أهمية القيم	مجال تحديد مستوى الأهمية حسب بدائل الاستجابة على المقياس
1	قيمة مهمة للغاية	[4.21 - 5]
2	قيمة مهمة بدرجة كبيرة	[3.41 - 4.20]
3	قيمة متوسطة الأهمية	[2.61 - 3.40]
4	قيمة ضئيلة الأهمية	[1.81 - 2.60]
5	قيمة لا أهمية لها على الإطلاق	[1 - 1.80]

جدول رقم(2): يوضح مستويات التطابق والتفاوت ومجالاتها حسب مقياس المفارقة القيمية:

الترتيب	مستوى	تحديد مجال التفاوت
1	تطابق بدرجة كبيرة	[0- 0.80]
2	تطابق بدرجة كبيرة	[0.81- 1.60]
3	تطابق بدرجة متوسطة	[1.61- 2.80]
4	تطابق بدرجة ضئيلة	[2.81- 3.60]
5	لا تطابق على الإطلاق	[3.61- 4]

ب. مقياس الصحة النفسية:

اختير لقياس الصحة النفسية مقياس سيد نيكرا ونوكريسب للصحة النفسية، حيث تم بناء هذا المقياس نتيجة الحاجة الماسة والملحة للعثور على تقنية ذات كفاءة عالية لدراسة المرض النفسي والعصبي، حيث ظهرت هذه الحاجة من خلال البحث العيادي والممارسة العيادية، وقد استخلص الباحث أن سنة1966 سلسلة من المقاييس الفرعية، استنادا إلى الخبرة الإكلينيكية وتهدف إلى التعرف السريع والثابت على الاضطرابات العصابية والانفعالية (القلق، الفوبيا، السمات والأعراض(الوسواس)، القلق الجسمي، الهستيريا والاكتئاب) **(سامية شويعل، 1993: 64).**

وقد استثار المقياس عددا كبيرا من الدراسات، أجريت على عينات كبيرة من الأشخاص المرضى وغير المرضى من العمال والممرضين، وصل عددهم إلى حوالي تسعة آلاف لاختيار خصائصه السيكومترية من جهة، ولاختيار فائدته وصلاحيته لأغراض البحث والممارسة، منها دراسة كريسبو بريست(1971)، كراون وجماعته (1970)، هاويل وكراون (1971)، كريسب وجماعته(1978)، ودراسة الديرمان وجماعته(1983)، خلصت جميعها إلى أن المقياس عموما أداة ثابتة وصالحة لتقدير الاضطرابات النفسية العصابية في البحث الأكاديمي، وفي الممارسة العيادية ويمكن الاستفادة من المقياس بطريقتين سواء في البحث أو الممارسة العيادية وهما:

1-التعامل مع المقياس ككل بجميع مقاييسه الفرعية للوصول إلى بروفيل للصحة النفسية.

2-التعامل مع كل مقياس فرعي على انفراد للوصول إلى التشخيص المحدد لكل اضطراب من الاضطرابات الستة المتواجدة في المقياس **(سامية شويعل، مرجع سابق: 65).**

طريقة التطبيق والتصحيح :

يمكن تطبيق المقياس بطريقة جماعية أو فردية، ويعتمد التصحيح على سلم متدرج ويتكون من نقطتين في بعض الأسئلة تمتد بين (0ـ1)، حيث تشير الدرجة0 الى عدم وجود العرض، وتشير الدرجة1 الى وجوده، ويتكون في أسئلة أخرى من ثلاث نقط تمتد بين(0ـ2) حيث تشير الدرجة0 إلى عدم وجود العرض، والدرجة1 إلى وجود العرض في بعض الأحيان، والدرجة2 إلى وجوده دائما، ويتم جمع الدرجات التي يحصل عليها المفحوص في كل مقياس فرعي على انفراد، أو على المقياس بجمع درجات مقاييسه الفرعية وكلما ارتفعت الدرجة الكلية في المقياس كان ذلك مؤشرا لوجود اضطرابات في الصحة النفسية، والعكس صحيح، حيث يشير انخفاض الدرجة إلى الخلو من الاضطرابات، كما أن ارتفاع الدرجة في كل مقياس فرعي يشير إلى وجود الاضطراب في مجال هذا المقياس في حين يشير انخفاضها إلى عدم وجود الاضطراب.

ملاحظة:

الأسئلة التي يتم تنقيطها بين(0ـ1) هي27، وتحمل الأرقام الآتية: (،1 3،5 ، 6،9 ،10،12 ، 17، 18، 19، 21، 22، 23، 24، 26،27، 31،32، 33، 34، 36، 37، 38 ، 40، 42،47،48).

*وتم تنقيط الأسئلة الباقية في سلم متدرج بين(0-2)، وهذه الأسئلة تحمل الأرقام الآتية: (45،46، 44، 43، 41، 39، 35، 30، 29، 28، 25، 20، 16، 15، 14، 13 ، 11، 8، 7،4، 2).

* كل بعد من أبعاد اختبار الصحة النفسية لسيد نيكرا ونوكريسب له أسئلة خاصة به:

- القلق(،43 37، 32، 25، 19، 13، 7، 1)

- الفوبيا (،2 ، 38، 31، 26،44، 20، 14، 8)

- السمات والأعراض (الوسواس) (،45 39، 33، 27، 21، 15، 9،3)

- القلق الجسمي (46، 40، 34، 28، 22، 16، 10،4)

- الهستيريا(48، 42، 36، 30، 24، 18، 12،6)

- الاكتئاب(47، 41، 35، 29، 23، 17، 11،5)

ولإيجاد الصحة النفسية العامة نعتمد على الطريقة الآتية:

الصحة النفسية العامة=n Σ /6

*إذا كانت درجة الصحة النفسية >8 فإن الصحة النفسية مضطربة.

*إذا كانت درجة الصحة النفسية <8 فإن الصحة النفسية غير مضطربة

4.5.الأساليب الإحصائية المعتمدة تتمثل في:

بغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من الفرضيات تم استخدام:

- المتوسط الحسابي و اختبار T-TEST لحساب الفروق بين المتوسطات.

- معامل ارتباط بيرسون للكشف عن العلاقة الارتباطية بين متغيرين.

6.عرض نتائج الدراسة:

بعد الانتهاء من تطبيق المقياسين على العينة، تم تفريغ البيانات، وكانت النتائج كما توضحه الجداول التالية.

أ- يبحث التساؤل الأول عن معرفة مستويات الصحة النفسية لدى شريحة المحاميين.

جدول رقم (3) يوضح مستويات الصحة النفسية لدى شريحة المحاميين:

مجال تحديد مستوى الصحة النفسية	عدد الأفراد	النسبة المئوية	الحكم
8>6/Σ n	5	%0.00	صحة نفسية غير
6/Σ n= 8	25	%7.50	صحة نفسية متوسطة
8<6/Σ n	10	%62.50	صحة نفسية مضطربة

يتضح من الجدول رقم (3) أن أكبر نسبة من شريحة المحاميين بصحة نفسية متوسطة الاضطراب.

ب-يبحث التساؤل الثاني للدراسة عن معرفة ترتيب القيم حسب نسقها المصور لدى شريحة المحاميين.

جدول رقم (4) يوضح ترتيب القيم حسب نسقها المتصور شريحة المحاميين:

رقم	القيمة	متوسط	متوسط المتوسطات	مجال المتوسطات	الحكم	المجموع
1	الحياة العائلية	4.82	4.49	[4.21- 5]	قيم مهمة	26
2	الاحترام المتبادل	4.80				
3	السعادة	4.77				
4	الصدق	4.72				
5	التواضع	4.70				
6	الأمن الشخصي	4.40				
7	التدين	4.63				
8	الجمال	4.62				
9	الصداقة	4.60				
10	التعقل	4.53				
11	التعليم	4.52				
12	الطموح والانجاز	4.52				
13	الولاء للوطن	4.50				
14	القناعة	4.47				
15	الإصلاح والتغيير	4.43				
16	العدالة بين الأفراد	4.42				
17	الأمانة	4.65				
18	الصحة الجسمية	4.35				
19	تحمل المسؤولية	4.37				
20	الصحة النفسية	4.37				
21	التسامح	4.33				
22	النظرة القائلة	4.32				
23	راحة البال	4.32				
24	الحرية	4.30				
25	الاقتدار والكفاءة	4.23				

26	الكرم	4.22				
27	سعة الأفق	4.20	3.83	[3.41-4.20]	قيم ذات أهمية كبيرة	9
28	الاستقلال	4.17				
29	حب الخير	4.05				
30	حب الاستطلاع	3.92				
31	طاعة السلطات الحكومية	3.80				
32	المناقشة	3.77				
33	المخاطرة	3.63				
34	الكسب المادي	3.55				
35	الراحة والاستمتاع	3.43				
36	المجاراة	3.33	2.87	[3.24 -2.61]	قيم متوسطة الأهمية.	5
37	الاهتمام بالماضي	3.05				
38	التقدير الاجتماعي	3.00				
39	حرية الاختلاط بين الجنسين	2.95				
40	العزلة	2.02				
المجموع						**40**

يتضح من الجدول رقم (4) أن متوسط المتوسطات لدى أفراد العينة، يبين أن النسق القيمي المتصور تحتل فيه القيم الأخلاقية بشكل واضح أغلب المجال الذي يمثل صدارة الأهمية في النسق بمتوسط بلغ (4.49)، وهو قريب جدا من مستوى الأهمية القصوى حسب المقياس. أما المجال الثاني وهو أقل أهمية في النسق المتصور ويشمل قيما تعبر عن اتجاهات نحو مواضيع إثبات الذات والتفاعل الاجتماعي بمتوسط (3.83) وهى قيمة كبيرة الأهمية.

أما ذيل الترتيب فقد شمل قيما اجتماعية في أغلبها بمتوسط مقداره(2.87)، وهي مع ذلك قيم متوسطة الأهمية حسب المقياس.

وتجدر الإشارة إلى أن الأداة بإمكانها أن تكشف عن مستويات أهمية عدة وهي خمس مستويات والملاحظ لدى أفراد العينة أن المستويين الأخيرين

غائبين(مهمة بدرجة ضئيلة، وغير مهمة على الإطلاق)، وقد يرجع سبب غياب ذلك إلى تحفظ أفراد العينة في التعبير عن تلك القيم في تلك المستويات، وهذا ربما راجع إلى عامل المرغوبية الاجتماعية التي تدفع المفحوص إلى إعطاء الاستجابة التي يظن أن الباحث/ الفاحص يرغب في الحصول عليها ولذلك لا يعبر بمصداقية أكبر.

- يبحث التساؤل الثالث للدراسة عن معرفة ترتيب القيم حسب درجة المفارقة بين النسق المتصور والسلوك لدى شريحة المحاميين.

جدول رقم (5) يوضح: ترتيب القيم حسب درجة المفارقة بين النسق المتصور والسلوك لدى شريحة المحاميين.

رقم	القيمة	متوسط التفاوت/ المفارقة	متوسط المتوسطات	مجال المتوسطات	الحكم	المجموع
1	الجمال	0.47	0.67	[0–0.80]	تطابق بدرجة كبيرة للغاية	22
2	الاحترام المتبادل	0.48				
3	الصداقة	0.53				
4	الحياة العائلية	0.55				
5	الأمانة	0.57				
6	حرية الاختلاط بين الجنسين	0.63				
7	حب الاستطلاع	0.63				
8	الأمن الشخصي	0.63				
9	المجاراة	0.65				
10	طاعة السلطات الحكومية	0.70				
11	القناعة	0.70				
12	التواضع	0.72				
13	التعليم	0.72				
14	السعادة	0.72				
15	الصدق	0.72				
16	الكرم	0.73				
17	المنافسة	0.75				
18	الصحة الجسمية	0.75				
19	حب الغير	0.77				
20	العزلة	0.77				
21	التسامح	0.80				
22	التقدير الاجتماعي	0.80				

23	الولاء للوطن	0.85	0.94	[0.81-1.60]	تطابق بدرجة كبيرة	18
24	النظرة المتفائلة للمستقبل	0.85				
25	الكسب المادي	0.87				
26	الحرية	0.87				
27	الاستقلال	0.88				
28	الاهتمام بالماضي	0.88				
29	الطموح والانجاز	0.88				
30	تحمل المسؤولية	90 0				
31	الراحة والاستمتاع	0.92				
32	الصحة النفسية	0.95				
33	العدالة بين الأفراد	0.95				
34	المخاطرة	0.98				
35	الاقتدار والكفاءة	1.00				
36	الإصلاح والتغيير	1.03				
37	التعقل	1.05				
38	التدين	1.05				
39	سعة الأفق	1.07				
40	راحة البال	1.08				
40	**المجموع**					

يتضح من الجدول رقم (5) أن هناك تطابق كبير بين السلوك المعبر عن القيمة والقيمة المتصورة، حيث بلغ متوسط المتوسطات الكلي (0.80) (متوسط المجال الأول+ متوسط المجال الثاني أي: 0.67+0.94/2=0.80) وهي قريبة من درجة التطابق التام أي أن سلوكات أفراد العينة الفعلية قريبة جدا، مما يتصورونه حول تلك السلوكات من قيم، وبشكل أكثر تفصيلا فالمجال الأول من القيم بلغت درجة تطابق السلوك مع القيم متوسط (0.67)، ويشكل هذا المجال قيما متنوعة بين أخلاقية واجتماعية.

أما بالنسبة للمجال الثاني من القيم حسب درجة تطابق السلوك مع ما هو متصور فقد بلغت درجة المفارقة متوسط مقداره (0.94) وهي غير بعيدة عن متوسط المجال الأول. كما تجدر الإشارة أن هناك ثلاث مستويات غائبة لدى أفراد العينة، وهي (تنطبق بدرجة متوسطة، تنطبق بدرجة ضئيلة، لا تنطبق على الإطلاق) وهو

ما يؤكد التطابق الكبير بين القيمة والسلوك.

ب- يبحث التساؤل الرابع للدراسة عن معرفة إذا كانت هنالك علاقة ارتباطيه بين درجة التفاوت في انساق القيم (المتصور والواقعي) والصحة النفسية لدى شريحة المحاميين.

الجدول رقم (6): يبين العلاقة الارتباطية بين درجات أفراد العينة في الصحة النفسية والمفارقة القيمية

المتغيرات	متوسط	انحراف معياري	معامل الارتباط	ن	مستوى الدلالة
الصحة النفسية	08.08	02.15	0.197-	40	غير دال
المفارقة	31.26	18.65			

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.19) وهي قيمة ارتباطية عكسية ضعيفة غير دالة، و العلاقة الارتباطية بين المتغيرين عكسية بمعنى اذا زادت درجة أحدهما قلت درجة الآخر، لكن هذه القيمة تشير إلى ارتباط ضعيف غير دال من الناحية الإحصائية.

ولكون الصحة النفسية كمفهوم يشير إلى تكامل الشخصية، والاتساق بين الفرد ونفسه من جهة، وبينه وبين البيئة الاجتماعية من جهة أخرى، فان مظاهر الشخصية السوية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتوافق، ولأن القيم مرتبطة بذات الفرد وتشكل وجهة نظره في الحياة وتلعب دورا هاما في تفسير السلوك، لأن الشخصية السوية يمكن التعرف عليها من خلال تمسكها بقيم ومبادئ ومثل عليا يحققها في واقعه العملي.

والقيم لها دورها كوظيفة نفسية، ولكون المفارقة القيمية أو التفاوت القيمي يعني وجود مسافة وتفاوت بين القيم المتصورة والسلوك الواقعي، فوجود التفاوت القيمي دليل على نقص في تكامل الشخصية، وعدم الاتساق بين انساق القيم والسلوك قد يؤدي إلى سوء التوافق النفسي وبالتالي قد يؤدي إلى اضطراب نفسي،

فالتفاوت بين نسق القيم المتصور والسلوك معناه أن السلوك لا يستجيب لدرجة أهمية القيمة، والشخصية يعوزها التفاعل في مكوناتها وهذا من الناحية النظرية مؤشر على وجود خلل في الصحة النفسية، لكن الشخص في صحته النفسية لا يستجيب فقط لنسق القيم، بل هناك عوامل أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار، وحسب هذه الدراسة فان نسبة التوافق لدى عينة الدراسة متوسطة والتفاوت القيمي أقرب ما يكون إلى التطابق التام (كما هو مبين أعلاه)، وعليه فانه كلما قل التفاوت القيمي زاد مستوى الصحة النفسية.

ج- يحث التساؤل الخامس عن الفروق في درجة الصحة النفسية ودلالتها لدى شريحة المحاميين على أساس متغير الجنس.

جدول (7) يبين: الفروق في درجات الصحة النفسية تبعا لمتغير الجنس:

الجنس	ن	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ذكور	28	08.10	03.02	1.42	غير دالة
إناث	12	08.07	02.07		

يتضح من الجدول رقم(7) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، ما بين الذكور والإناث في مستوى الصحة النفسية، لأن قيمة (ت) المحسوبة غير دالة إحصائيا. وبالتالي لا توجد فروق بين الجنسين في مستوى الصحة النفسية، وهذا ما بينته بعض الاتجاهات النظرية العامة التي تؤكد على أن الفرق في مستويات الصحة النفسية يكون في الدرجة وليس في نوع الجنس.

ويمكن تفسير ذلك بأن المتتبع لواقع مجتمعنا الحالي والتغيرات التي تطرأ عليه من جراء العولمة، جعل هناك تقارب كبير بين الجنسين سواء في طريقة التعامل أو المظهر وغيرها، والتي من المحتمل أن تكون قد أثرت على التقارب بين الجنسين في مستوى الصحة النفسية.

ح- يبحث التساؤل السادس عن الفروق في درجة المفارقة القيمية ودلالتها لدى شريحة المحاميين تبعا لمتغير الجنس.

الجدول رقم (8) يوضح: الفروق في درجات المفارقة القيمية تبعا لمتغير الجنس:

	ن	المتوسطات	الانحرافات المعيارية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ذكور	28	34.70	16.04	0.89	غير دالة
إناث	12	29.93	19.59		

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة (ت) للفروق بين الذكور والإناث في متوسطات درجاتهم على المفارقة القيمية هي قيمة غير دالة إحصائيا، وعليه فان عامل الجنس لم يسهم في الفروق في التفاوت القيمي في هذه الدراسة أي، بعبارة أخرى لا نعزو الفروق إلى الجنس.

وربما أمكن تفسير ذلك التقارب بتقارب المحددات القافية والاجتماعية، لأفراد العينة وهذا ما ينسجم مع دراسة المرشدي(1982) التي أثبتت "اتفاق الذكور والإناث في ترتيب بعض القيم نظرا لتشابه الإطار المرجعي، المستمدة منه هذه القيم خاصة الإطار الثقافي والدراسي، كون أفراد العينة من نفس المحيط، و تذهب في نفس الاتجاه دراسة نعماني وزملائه (1970)، التي انتهت إلى أن تواجد الطلاب والطالبات في محيط واحد يقرب بين قيمهم فتضعفا الفروق".

وبالمثل، فمن المحتمل أن وحدة الخلفية والمرجعية الثقافية، وتقارب الظروف الاقتصادية والدينية خصوصا في المجتمع الجزائري تذيب أثر الجنس في المفارقة القيمية، وهذا ما اتضح من خلال اتجاه الإناث والذكور نحو قيمة التدين حيث احتلت مرتبة متقدمة لدى الجنسين، كما نجد أن كلا الجنسين أعطى الدرجة الكبرى لها وكانت نسبة التفاوت ضئيلة(1) فهي أقرب إلى المطابقة ما يدل على أن العامل الديني عميق الجذور حسب استجابات العينة.

الخاتمة:

باعتبار القيم إحدى المحددات الهامة لسلوك الأفراد وتوجهاتهم، مجالها كغيره من المجالات تتأثر بالمستجدات فكان من نتائج هذا التأثير انحسرت قيم وظهرت قيم جديدة، وقد واكبت هذه التغيرات تغيرا في المفاهيم وقيم الجماعات ولاسيما فئة المحاميين، لأن دراسة قيمهم وأنماط سلوكهم أمر جد ضروري فهم القاعدة العريضة التي تستند عليها المجتمعات في تطورها وبناء مستقبلها.

فهذه الدراسة ما هي إلا خطوة مبدئية لابد من خطوات تتبعها في سياق بحث المتغيرات الثقافية في علاقتها بالصحة النفسية، التي لم تلق الاهتمام الكافي، وفي حاجة إلى معرفة القيم السائدة والمتحكمة أكثر في حياة الفرد من أجل التصدي للمفاهيم الخاطئة، والنتائج السلبية التي قد تترتب عنها، وكذا العمل على تحرير عقله وأخلاقه من القيم البالية والمعوقة لطاقته الإبداعية والقيم الدخيلة على مجتمعنا التي تتعارض مع الطبيعة البشرية السوية وتتصادم مع موروثنا الحضاري والثقافي.

وعلى ضوء ما خلصت إليه الدراسة، من المهم التأكد من خلال دراسات مستفيضة عن واقع وجود الصراع القيمي لدى فئات مختلفة الاطارات لا سيما الشباب، من أجل رؤية وقائية من الاختلالات، التي قد تنشأ وتمس ذخيرة المجتمع، وفي الأخير نؤكد على أن مجال القيم من أهم المجالات التي تستهدفها التحولات، لذلك لابد من تهيئة الأفراد، لقيم العصر من خلال عملية تغيير واسعة على كافة المستويات ومن مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع.

قائمة المراجع:

1. بشير معمرية، محاضرات علم النفس العام، الجزائر، جامعة باتنة، 2001،.
2. سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، عمان، الأردن.
3. سامية شويعل، الخصائص السيكوا اجتماعية للأمهات العازبات اللواتي يحتفظن بأطفالهن، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي، جامعة الجزائر، 1994.
4. سهير كامل أحمد، الصحة النفسية والتوافق، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، 1999.
5. صبره محمد علي، أشرف محمد عبد الغني شريت، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2004، ط1.
6. طاهر بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري، الجزائر، دار بن مرابط للنشر والطباعة، 2008.
7. عبد اللطيف محمد خليفة، مقياس المفارقة القيمية، القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع، 2006.
8. نادية مصطفى الزقاي، القدرة على التفكير ألابتكاري في علاقتها بالقيم وبعض المتغيرات السيكوسوسيولوجية، جامعة منتوري قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية، 2001، العدد 15.